



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

في مصر: ١٠% نصيب المحافظات من المصرفيات بالموازنة

ممدوح الوالي

تقارير اقتصادية

١٢ يناير ٢٠٢١



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG

f Eipss.EG t Eis_EG

في مصر: 10% نصيب المحافظات من المصروفات بالموازنة

ممدوح الولي

يتوزع إنفاق الموازنة الحكومية المصرية عادة على ثلاث مكونات رئيسية هي: الجهاز الإداري المكون من الوزارات الأربعة والثلاثين والجهات السيادية، والهيئات الخدمية التابعة للوزارات والبالغ عددها نحو 161 هيئة، والإدارة المحلية المكونة من دواوين عموم المحافظات السبع والعشرين ومديريات الخدمات بالمحافظات البالغ عددها إحدى عشر مديرية.

وبموازنة العام المالي الحالي 2021/2020 البالغ مصروفاتها 1 تريليون و713 مليار جنيه، حصل الجهاز الإداري على 1 تريليون و327 مليار جنيه بنسبة 77.4% من تلك المصروفات، وحصلت الهيئات الخدمية على 215 مليار جنيه بنسبة 12.5%، بينما حصلت الإدارة المحلية على حوالي 172 مليار جنيه بنسبة 10% فقط من تلك المصروفات، الأمر الذي ينعكس على استمرار تدني حالة الخدمات المختلفة من تعليم وصحة ومرافق بالأقاليم.

وتزداد الصورة قتامة عندما نجد أجور العاملين بالمحافظات سواء بدواوين عموم المحافظات أو بالمديريات الخدمية بها تستحوذ على نسبة 75% من مخصصات المحليات بالموازنة، بينما حصلت الاستثمارات التي تتجه لتحسين الخدمات الجماهيرية من تعليم وصحة ومرافق على نسبة أقل من 13%.

كما اتجهت نسبة 10% من مخصصات المحليات لشراء السلع والخدمات، الخاصة بتسيير دولاب العمل اليومي بدواوين عموم المحافظات ومديريات الخدمات من أدوات كتابية ومطبوعات ووقود وانتقالات ومياه وكهرباء وصيانة ونحو ذلك.

وإذا كانت تلك هي متوسطات التوزيع النسبي لبنود المصروفات للإدارة المحلية على أبوابها الرئيسية، فإن الصورة تشتد صعوبة حين يصل نصيب أجور العاملين إلى أكثر من 80% ببعض المحافظات، بل تصل في بعضها لأكثر من 86% مثل محافظة الغربية والدقهلية والشرقية، بما يعنى تدني نصيب باقي أوجه الإنفاق، وهي المحافظات المكتظة بالسكان والتي تحتاج لإنفاق كبير على الخدمات العامة بها.

حيث بلغ النصيب النسبي للاستثمارات من جملة الإنفاق المخصص لمحافظة الدقهلية أقل من 5 %، والشرقية 5.4 % والغربية أقل من 6 %، كما قل النصيب النسبي للاستثمارات بمحافظات المنوفية والقليوبية والمنيا وكفر الشيخ عن 10 % من الإنفاق المخصص لها، بل لقد وصل الأمر الى عدم وجود مخصصات للاستثمارات ببعض المديريات الخدمية مثل مديريات الطب البيطري والطرق والنقل والقوى العاملة والإسكان والمرافق على مستوى المحافظات. ويفسر ارتفاع النصيب النسبي للأجور بموازنات الإدارة المحلية كبر حجم العمالة بها بالمقارنة إلى باقي مكونات الموازنة الحكومية، حيث يعمل بالمحليات 2.821 مليون شخص مقابل 1.323 مليون شخص بالجهاز الإداري للدولة، و538 ألف شخص بالهيئات الخدمية، حسب آخر بيانات متاحة عن العمالة الحكومية بجهاز الإحصاء تخص يونيو 2017، وهي أرقام تغيرت بشكل مؤكد حاليا في ضوء شروط صندوق النقد الدولي لإقراض مصر في نوفمبر 2016، والتي كان من بينها خفض العمالة بالحكومة.

وهكذا يمكن القول بشكل صريح أن موازنات المحافظات هي موازنات أجور للعاملين بالحكومة بالمحافظات، إلى جانب تدير مستلزمات قيامهم بعملهم الحكومي اليومي، أما مسألة تنمية المحافظات من خلال تدير النفقات اللازمة لذلك فما زالت قضية مؤجلة، ومن الصعب التكهّن بموعد حدوثها نظرا لتركز إهتمام الحكومة ببعض الجهات المستحدثة مثل العاصمة الإدارية ومدينة العلمين الجديدة ونحو ذلك، وكذلك بسبب العجز المزمن والمتزايد بالموازنة، مما يؤدي عادة إلى خفض المخصصات المقررة للاستثمارات عند التنفيذ العملي للموازنة كما حدث بالسنوات المالية الأخيرة.

وهو ما تؤكدته بيانات الحساب الختامي لموازنة الإدارة المحلية للعام المالي الأخير 2020/2019، حين جرى خفض مخصصات الاستثمارات بنسبة 12.4 % عن أرقام الربط المعدل لها بتلك الموازنة، وهو الخفض الذي لحق بباقي أبواب المصروفات وإن كان بنسب أقل بلغت 6.5 % بشراء السلع والخدمات، و 5 % بالدعم حيث بلغت نسبة الخفض لمجمل مصروفات الإدارة المحلية 3.5 % عن الربط المعدل لها.

توزيع مخصصات الإدارة المحلية على دواوين المحافظات ومديريات الخدمات - مليار جنيه -

باب الإنفاق	إجمالي الإدارة المحلية	توزيع نسبي لأبواب الإنفاق للمحليات %	إجمالي موازنة الدولة	نصيب الإدارة المحلية من الموازنة %
الأجور	129.504	75.3	335.000	38.7
شراء السلع والخدمات	17.537	10.2	100.200	17.5
الفوائد	0.329	0.2	566.000	0.1
الدعم	0.594	0.3	326.280	0.2
المصرفوات الأخرى	1.944	1.1	105.000	1.9
الاستثمارات	21.741	12.6	280.698	7.7
إجمالي المصرفوات	171.648	99.8	1713.178	10
حياسة الأصول المالية	-	-	28.750	-
سداد القروض	0.262	0.2	555.569	0.05
إجمالي الاستخدامات	171.910	100	2297.497	7.5

= المصدر بيانات وزارة المالية - مع تقريب الأرقام لأقرب مليون جنيه.

** يبين الجدول السابق كبر النصيب النسبي لباب الأجور بالمحليات من إجمالي أجور الموازنة العامة الحكومية إلى حوالي 39 %، ورغم ذلك فإن تلك الأجور تقل عن النصيب النسبي البالغ 48.4 % للعاملين بالجهاز الإداري المتمثل بالوزارات، رغم أن عدد العاملين بالمحليات حسب بيانات يونيو 2017 يمثل 2.1 ضعف عدد العاملين بالجهاز الإداري، وهو ما يشير إلى تدني متوسط نصيب الفرد المشتغل بالمحليات من الأجور، بالمقارنة لمتوسط نصيب الفرد المشتغل بالجهاز الإداري خاصة ببعض الوزارات مثل البترول والكهرباء وغيرها.

وحتى النصيب النسبي للمحليات من باب شراء والخدمات البالغ 17.5 % من مجمل مصرفوات الموازنة العامة لذلك الباب، يعد أقل كثيرا مما حصل عليه الجهاز الحكومي والبالغ نسبته 61 % من الإجمالي المخصص للباب، وأقل من نسبة 21 % التي حصلت عليها الهيئات الخدمية.

وهو ما تكرر في باب الاستثمارات بالموازنة الحكومية بحصول المحليات على نسبة أقل من 8 % منها، مقابل نسبة حوالي 47 % للهيئات الخدمية ونسبة 46 % للجهاز الإداري، ويفسر كبر نصيب الهيئات الخدمية لوجود بعض الهيئات ذات الإنفاق الاستثماري المرتفع مثل صندوق الإسكان الاجتماعي، وهيئة مياه الشرب والصحة والصحة وهيئة الطرق والكبارى وهيئة الأبنية التعليمية وجهاز تنمية العشوائيات ونحو ذلك.

موازنات مديريات الخدمات بالمحافظات:

** ويتطلب الأمر تبين نصيب دواوين عموم المحافظات من مخصصات الإدارة المحلية ونصيب مديريات الخدمات بالمحافظات بها، ليتبين استحواذ مديريات الخدمات الإحدى عشر بالمحافظات على نسبة 76 % من مجمل المصروفات المخصصة للإدارة المحلية، مقابل نسبة 24 % لدواوين عموم المحافظات.

وفي إطار مديريات الخدمات يتفوق نصيب مديريات التعليم بالمحافظات بنصيب 67 % من مخصصات مديريات الخدمات تليها مديريات الصحة بنسبة 23 % وبالتالي يقل نصيب باقي مديريات الخدمات والذي يبلغ أدناه في مديريات التنظيم والإدارة بالمحافظات.

ويرتفع النصيب النسبي لمديريات التعليم والصحة نظرا لكبر عدد العاملين بكل منهما بالمقارنة لباقي المديريات، فإذا كانت مديريات التنظيم والإدارة على سبيل المثال تتطلب وجود فرعا بكل محافظة، فإن مديريات التعليم يتبعها مئات المدارس على اختلاف مستواها الدراسي، حيث بلغ عدد العاملين بالمدارس الحكومية بالعام الدراسي 2020/2019 نحو 1 مليون و413 ألف شخص منهم 930 ألف مدرس.

ونفس الأمر لمديريات الصحة التي يتبعها عشرات المستشفيات سواء العامة والمركزية والمتخصصة بما فيها من عمالة، وبما تحتاجه من نفقات لتدبير مستلزمات العلاج وعمليات الجراحية والوقاية، حيث بلغ عدد العاملين بمديريات الصحة عام 2018 نحو 447 ألف شخص من أطباء وأطباء وتمريض وفنيين.

توزيع موازنة الإدارة المحلية على دواوين المحافظات ومديريات الخدمات - مليار جنيه -

إجمالي المصروفات	الاستثمارات	المصروفات الأخرى	الدعم	الفوائد	شراء السلع والخدمات	الأجور	الجهة
171.648	21.741	1.944	0.594	0.329	17.537	129.506	إجمالي الإدارة المحلية
41.519	19.419	1.332	0.227	0.329	7.773	12.439	دواوين المحافظات
130.130	2.322	0.612	0.367	-	9.764	117.065	مديريات الخدمات
							المديريات
87.064	2.000	0.220	0.066	-	4.895	79.883	م. التعليم
30.198	-	0.351	0.020	-	4.291	25.535	م. الصحة
3.465	-	0.001	0.005	-	0.083	3.376	م. الزراعة
2.688	0.100	0.000.4	0.125	-	0.063	2.400	م. الشباب والرياضة
2.241	0.133	0.000.3	0.142	-	0.067	1.899	م. التضامن الاجتماعي
1.258	0.040	0.004	0.002	-	0.040	1.172	م. التمويل
1.256	-	0.021	0.003	-	0.054	1.178	م. الطب البيطري
0.718	-	0.013	0.001	-	0.197	0.507	م. الطرق والنقل
0.550	-	0.000.2	0.001	-	0.037	0.476	م. القوى العاملة

0.487	-	0.000.3	0.001	-	0.026	0.459	م. الإسكان والمرافق
0.205	0.015	0.000.1	0.000.5	-	0.011	0.180	م. التنظيم والإدارة

= المصدر بيانات وزارة المالية - مع تقريب الأرقام إلى المليون جنيه.

** يشير الجدول السابق إلى استحواذ باب الأجور على النصيب الأكبر من موازنات الإدارة المحلية سواء في دواوين عموم المحافظات أو بمديريات الخدمات، تليها مخصصات شراء السلع والخدمات لتوفير مستلزمات العمل الحكومي اليومي بتلك الجهات، من أدوات كتابية ومطبوعات ووقود وانتقالات وصيانة ونحو ذلك، ليتبقى نصيب أقل للاستثمارات ونصيب متدني من الدعم، ولا تتحمل المحليات نفقات كبيرة من فوائد الدين التي تتركز بالجهاز الإداري للدولة، وكلك يقل نصيبها من باب المصروفات الأخرى الذي يتجه غالباً لنفقات الدفاع.

ويثير عدم وجود مخصصات للاستثمارات في بعض المديريات الخدمية التساؤل حول وجود استثمارات لتلك المديريات على المستوى المركزي، حيث جرى توزيع الاستثمارات بشكل إقليمي بعدد من مديريات الخدمات مع تدني قيمتها أيضاً، فمن غير المعقول أن تصل استثمارات مديريات الشباب والرياضة بكل المحافظات 99.5 مليون جنيه، وهي الوزارة المعنية بمراكز الشباب بالمدن والقرى وبما تحتاجه من ملاعب مختلفة.

وهو ما يدفع مرة أخرى بتصور وجود إنفاق استثماري بالمحافظات يتم بشكل مركزي بالوزارة حيث بلغت قيمة الاستثمارات بالمجلس القومي للرياضة 1.7 مليار جنيه وبالمجلس القومي للشباب 700 مليون جنيه بموانة عام 2021/2020.

ونفس الأمر حيث لا يمكن تصور عدم وجود استثمارات بمديريات الصحة بالمحافظات، وهي المعنية ببناء المستشفيات الحكومية بأنحاء البلاد بالقرى والمدن وتجهيز غرف العمليات وغيرها من الأقسام العلاجية المتخصصة بالأدوات والأجهزة الطبية اللازمة بما يشير لوجود استثمارات مركزية أخرى تخص المحافظات بوزارة الصحة، وكذلك بوزارة التعليم العالي المختصة بالمستشفيات الجامعية بالمحافظات.

نصيب الفرد بالمحافظات من الموازنات:

** يتطلب الأمر التعرف على مدى اتساق توزيع الإنفاق بالموازنة مع عدد سكان المحافظات المختلفة، وهل ترتبط تلك المخصصات بعدد السكان فقط أم تتصل كذلك بنسب الفقر والبطالة بالمحافظات، للإسهام في تحسين المستوى المعيشي للسكان؟

توزيع استخدامات موازنة الإدارة المحلية على المحافظات - مليار جنيه -

المحافظة	الاستخدامات	ترتيب الاستخدامات	عدد السكان	ترتيب السكان	نصيب الفرد بالجنيه
الإجمالي	171.910		101.264		1698
القاهرة	13.849	1	9.942	1	1393
الإسكندرية	7.770	10	5.379	8	1445
بورسعيد	2.962	22	0.774	21	3827
السويس	1.968	26	0.763	22	2579
الإسماعيلية	3.287	19	1.384	19	2375
القليوبية	7.784	11	5.894	7	1321
الغربية	10.201	5	5.238	10	1947
المنوفية	8.580	7	4.531	12	1894
كفر الشيخ	6.535	14	3.553	14	1839
الدقهلية	12.090	3	6.797	4	1779
دمياط	3.829	18	1.565	18	2447
البحيرة	10.839	4	6.550	5	1655
الشرقية	12.777	2	7.556	3	1691
الجيزة	7.634	12	9.098	2	839
الفيوم	5.254	15	3.849	13	1365
بنى سويف	5.131	16	3.377	16	1519
المنيا	8.571	8	5.910	6	1450

1684	11	4.722	9	7.954	أسيوط
1674	9	5.352	6	8.959	سوهاج
2073	15	3.400	13	7.047	قنا
2701	17	1.569	17	4.238	أسوان
2369	20	1.328	20	3.146	الأقصر
5016	23	0.487	23	2.443	مرسى مطروح
5876	25	0.382	25	2.245	البحر الأحمر
6783	24	0.451	21	3.059	شمال سيناء
12688	27	0.109	27	1.383	جنوب سيناء
9362	26	0.254	24	2.378	الوادى الجديد

= المصدر بيانات وزارة المالية - الأرقام مقربة إلى أقرب رقم صحيح.

** يشير الجدول السابق إلى عدم اتساق ترتيب عدد السكان بالمحافظات مع قيمة الاستخدامات المخصصة لكل منها، فإذا كانت القاهرة الأكثر سكانا قد حصلت على النصيب الأكبر من الإنفاق المخصص للمحافظات، فإن محافظة القليوبية السابعة في عدد السكان بين المحافظات قد تأخر مركزها بالإنفاق إلى الحادي عشر، ومحافظة المنيا السادسة في عدد السكان قد جاءت بالمركز الثامن بالإنفاق، والجيزة الثانية بالسكان قد تأخرت مركزها بالإنفاق إلى الثاني عشر. وتكرر ذلك بمحافظات الفيوم والسويس والإسكندرية.

وعلى الجانب الآخر تحسن مركز عدد من المحافظات بالإنفاق عن ترتيبها من حيث عدد السكان وتضم: الغربية المنوفية والشرقية والبحيرة وأسيوط وسوهاج وقنا والوادى الجديد، ويفسر ذلك بمحاولة تعويض سكانها عن ضعف المخصصات لها بالسنوات الماضية خاصة مع ارتفاع نسب الفقر بمعظمها، حيث أشار بحث الدخل والإنفاق لعام 2018/2017 لبلوغ نسبة الفقر 66.7% بمحافظة أسيوط و59.6% بمحافظة سوهاج، و55.3% بالأقصر و54.7% بالمنيا و51.5% بمحافظات الحدود و47.7% بالبحيرة.

وتساوى الترتيب بعدد من المحافظات ما بين ترتيب عدد سكانها وترتيب الاستخدامات المخصصة لها بالموازنة، وهي: كفر الشيخ بالمركز الرابع عشر وبنى سويف بالمركز السادس عشر وأسوان بالمركز السابع عشر، ودمياط بالمركز

الثامن عشر والإسماعيلية بالمركز التاسع عشر والأقصر بالمركز العشرين، ومرسى مطروح بالمركز الثالث والعشرين والبحر الأحمر بالمركز الخامس والعشرين وجنوب سيناء بالمركز الأخير.

وعلى مستوى التقسيم الجغرافي والنوعي للمحافظات فقد بلغ نصيب المحافظات الحضرية الأربعة: القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس نسبة 15.4% من الإنفاق مقابل نسبة 16.6% من السكان، وكان ذلك أكثر وضوحا بمحافظات الصعيد التي بلغ نصيبها من الإنفاق 33.7% رغم بلوغ نصيبها من السكان 38% من الإجمالي.

وعلى الجانب الآخر زاد نصيب محافظات الوجه البحري من الإنفاق إلى 44.2% مقابل نسبة 42.5% لنصيبها من السكان، وبدا ذلك أكثر وضوحا بالمحافظات الحدودية الخمسة: مطروح والبحر الأحمر والوادي الجديد وشمال وجنوب سيناء، التي بلغ نصيبها من الإنفاق 6.7% مقابل نسبة 1.7% من إجمالي سكان البلاد.

** وفيما يخص نصيب الفرد من الإنفاق فقد تصدرت محافظة جنوب سيناء بنصيب 12 ألف و688 جنيه، تليها محافظة الوادي الجديد 9362 جنيه للفرد ومحافظة شمال سيناء 6783 جنيه ومحافظة البحر الأحمر 5876 جنيه، ومحافظة مرسى مطروح 5016 جنيه للفرد وكلها محافظات حدودية، وربما يعود ذلك أيضا إلى زيادة تكلفة المشروعات بها بسبب إضافة تكلفة نقل مواد البناء ولوازمه، وكذلك ارتفاع قيمة الأجور للعاملين بها عن أجور أقرانهم بمحافظات الداخل، نظرا لوجود علاوات إضافية مجزية نظير العمل بتلك المحافظات كحافر للعاملين على الاستقرار بها.

وكان أقل نصيب نصيب للمواطن بالمحافظات بمحافظات الجيزة والذي بلغ 839 جنيه للفرد، والقليوبية 1321 جنيه والفيوم 1365 جنيه والقاهرة 1393 جنيه والمنيا 1450 جنيه، إلا أن تلك الأرقام ليست دقيقة حيث توجد أوجه إنفاق أخرى بتلك المحافظات غير موجودة في غيرها، مثل هيئة النظافة والتجميل الموجودة بكلا من القاهرة والجيزة دون غيرهما من المحافظات، وكذلك تعدد الجامعات الحكومية بكلا من القاهرة والجيزة بينما توجد جامعة حكومية واحدة بغالبية المحافظات.

تفوق نصيب الأجور بموازانات المحافظات:

** ولا يكفي رقم الاستخدامات الإجمالي للتدليل على تميز نصيب بعض المحافظات به، حيث تتوزع تلك الاستخدامات ما بين ستة أبواب رئيسية تشمل: الأجور وشراء السلع والخدمات لإدارة دولاب العمل الحكومي اليومي بالمصالح الحكومية، وفوائد الديون والدعم والمصروفات الأخرى والاستثمارات، وعادة ما يتفوق نصيب الأجور مما يقلل من مخصصات باقي أوجه الإنفاق، وأهمها بالنسبة للمحافظات الاستثمارات والتي تتجه لإقامة الخدمات المختلفة من طرق وبنية تحتية ومساكن ومنشآت صحية وتعليمية.

توزيع مخصصات الأجور على المحافظات - مليار جنيه -

المحافظة	الاستخدامات	قيمة الأجور	ترتيب قيمة الأجور	نسبة الأجور للاستخدامات %
الإجمالي	171.910	129.504		75.3
القاهرة	13.849	9.039	3	65.3
الإسكندرية	7.770	5.473	12	70.4
بورسعيد	2.962	1.578	23	53.4
السويس	1.968	1.347	24	68.4
الإسماعيلية	3.287	2.388	19	72.7
القليوبية	7.784	6.450	8	82.9
الغربية	10.201	8.846	4	86.7
المنوفية	8.580	7.254	6	84.5
كفر الشيخ	6.535	5.308	13	81.2
الدقهلية	12.090	10.419	2	86.2
دمياط	3.829	2.977	18	77.7
البحيرة	10.839	8.205	5	75.7
الشرقية	12.777	11.096	1	86.8
الجيزة	7.634	5.909	11	77.4
الفيوم	5.254	3.876	16	73.8

77.1	15	3.957	5.131	بنى سويف
80.2	7	6.871	8.571	المنيا
76.2	10	6.061	7.954	أسيوط
68.1	9	6.099	8.959	سوهاج
64.4	14	4.537	7.047	قنا
72.2	17	3.061	4.238	أسوان
61.4	21	1.933	3.146	الأقصر
45.5	25	1.103	2.443	مرسى مطروح
45.8	26	1.029	2.245	البحر الأحمر
77.5	20	2.370	3.059	شمال سيناء
52.9	27	0.732	1.383	جنوب سيناء
66.4	22	1.579	2.378	الوادى الجديد

= المصدر بيانات وزارة المالية - مع تقريب الأرقام لأقرب مليون جنيه.

** ومن الطبيعي أن ترتبط قيمة مخصصات الأجور بكل محافظة حسب عدد العاملين بالجهات الحكومية بها، ولها كان من الطبيعي أن تتصدر محافظة الشرقية صاحبة المركز الثالث في عدد السكان على مستوى الجمهورية، وبالمركز الثاني محافظة الدقهلية صاحبة المركز الرابع في عدد السكان، ثم القاهرة بالمركز الثالث رغم أنها الأولى في عدد السكان، ثم الغربية بالمركز الرابع، والبحيرة بالمركز الخامس وهو نفس ترتيبها في عدد السكان بين المحافظات.

ويمكن تفسير ذلك بتفضيل العمل بالحكومة بالأقاليم لوجود استقرار وظيفي ومجال للتقدم وتأمين صحي وخدمات اجتماعية ومكانة اجتماعية به، إلى جانب قلة فرص العمل المتاحة بشركات القطاع الخاص بها، وهو العامل الذي يفسر مجيء القاهرة بالمركز الثالث بالأجور بالجهات الحكومية، لوجود شركات قطاع خاص عديدة بها تستوعب قطاعا كبيرا من العمالة بها.

كما تبدو ظاهرة الجمع بين العمل الحكومي والعمل الخاص بنفس الوقت لدى الكثيرين لعدم كفاية الأجر الحكومي وهي ظاهرة تبدو كثيرا في محافظة دمياط حيث لا يكاد يوجد موظف حكومي يكتفي بعمله الحكومي فقط.

** ويفسر انخفاض النصيب النسبي للأجور من مجمل موازنة المحافظة، كما هو الحال بمحافظات: مرسى مطروح والبحر الأحمر وجنوب سيناء وبورسعيد والأقصر إلى كبر نصيب الاستثمارات بها، وقلة عدد العاملين بها نظرا لقلة عدد سكانها نسبيا بالمقارنة للمحافظات الأخرى.

13 % نصيب الاستثمارات من الإنفاق بالمحافظات:

** إذا كانت الأجور قد إستحوزت على نسبة 75.3 % من مجمل الاستخدامات المقررة للإدارة المحلية، فقد بلغ نصيب النسبي للاستثمارات 12.6 % بقيمة 21.7 مليار جنيه وبتوزيع تلك الاستثمارات على 27 ديوان محافظة و 297 مديرية خدمية بالمحافظات، أي على 324 جهة إدارية حكومية بالمحافظات، يتضح قلة النصيب النسبي للديوان العام للمحافظة ومديرية الخدمات بها.

توزيع مخصصات الاستثمارات على المحافظات - مليار جنيه -

ترتيب نصيب الفرد من الاستثمارات	نصيب الفرد من الاستثمارات (الجنيه)	ترتيب قيمة الاستثمارات	قيمة الاستثمارات	المحافظة
	215		21741	الإجمالي
10	334	1	3319	القاهرة
16	176	6	946	الإسكندرية
5	1286	4	995	بورسعيد
8	436	27	333	السويس
13	306	23	423	الإسماعيلية
24	100	18	592	القليوبية
22	113	17	593	الغربية
21	127	20	577	المنوفية
17	174	15	617	كفر الشيخ
27	86	19	583	الدقهلية
14	286	22	447	دمياط

20	142	8	927	البحيرة
26	92	11	692	الشرقية
25	88	9	803	الجيزة
19	157	16	604	الفيوم
18	169	13	651	بنى سويف
20	119	10	703	المنيا
15	202	5	952	أسيوط
12	325	2	1740	سوهاج
9	416	3	1415	قنا
11	330	21	518	أسوان
7	514	12	683	الأقصر
2	1916	7	933	مرسى مطروح
3	1691	14	646	البحر الأحمر
6	769	25	347	شمال سيناء
1	3275	24	357	جنوب سيناء
4	1354	26	344	الوادى الجديد

= المصدر بيانات وزارة المالية - مع تقريب الأرقام لأقرب مليون جنيه.

** لا يعد معيار ترتيب المحافظات من حيث قيمة الاستثمارات المخصصة لها معبرا عن تأثير تلك الاستثمارات بها بشكل كاف، نظرا لاختلافها في عدد السكان ومن الطبيعي أن ترتبط قيمة الاستثمارات بعدد السكان، ولها تم اللجوء إلى معيار نصيب الفرد من الاستثمارات المخصصة للمحافظة، باعتباره أكثر دلالة على تأثير تلك المخصصات الاستثمارية عليها، وهنا تتفوق محافظات الحدود نظرا لقلّة عدد سكانها.

إلا أن كفاية قيمة المليون الجنيه المخصصة للاستثمارات بها قد لا توزاى قيمة المليون جنيه المخصصة للاستثمار في محافظات الدلتا مثلا، حيث سهولة الوصول إلى أماكن إنتاج مواد البناء والعمالة الماهرة الأرخص نسبيا، بينما يحتاج إنشاء مشروعا خدميا بإحدى محافظات الحدود لتكلفة إضافية لنقل مواد البناء والآلات والمعدات

والفنيين، وتوفير الإقامة لهم بينما قد لا يحتاج هؤلاء لنفقات للإقامة في حالة تنفيذ المشروع بإحدى محافظات الوجه البحري حيث يقيمون في بيوتهم الخاصة.

كما يمكن أن يتم إقامة مشروعات خدمية بمحافظات الدلتا تستفيد منها عدة محافظات مثل محطات إنتاج الكهرباء بينما يصعب ذلك بمحافظات الحدود التي تتطلب إنشاء مشروعات خدمية تقتصر الإفادة منها على سكان المحافظة وحدهم، بل أن بعض المحافظات الحدودية مثل الوادي الجديد ومرسى مطروح وشمال وجنوب سيناء يصعب إقامة مشروعات يستفيد منها كل سكان المحافظة، نظرا للبعد الجغرافي الواضح ما بين مدن ومراكز المحافظة.

توزيع مخصصات الدعم على المحافظات - مليون جنيه -

المحافظة	قيمة الدعم	ترتيب قيمة الدعم	الترتيب في عدد السكان
الإجمالي	594		
القاهرة	58.8	1	
الإسكندرية	30.5	8	
بورسعيد	9.2	21	
السويس	8.2	22	
الإسماعيلية	10	19	
القليوبية	22.3	7	
الغربية	23.5	10	
المنوفية	27.5	12	
كفر الشيخ	25.3	14	
الدقهلية	53.6	4	
دمياط	12.8	18	
البحيرة	20.1	5	
الشرقية	22.7	3	
الجيزة	40.4	2	

13	12.5		الفيوم
16	22.3		بنى سويف
6	16.6		المنيا
11	20.9		أسيوط
9	18.3		سوهاج
15	11.9		قنا
17	14.8		أسوان
20	13		الأقصر
23	32.4		مرسى مطروح
25	12.6		البحر الأحمر
24	22.4		شمال سيناء
27	20.3		جنوب سيناء
26	11.3		الوادى الجديد

= المصدر بيانات وزارة المالية - مع تقريب الأرقام لأقرب مليون جنيه.

** يتضح من الجدول السابق تدني نصيب الإدارة المحلية من مخصصات الدعم والتي تظهر بشكل واضح بمحافظات مثل السويس وبورسعيد والاسماعيلية والوادى الجديد وقنا والفيوم، رغم أنها موزعة على ديوان عام المحافظة وعلى 11 مديرية خدمية بالمحافظة.

وعلى الجانب الآخر هناك تفوق لنصيب مديريات التضامن الاجتماعي من الدعم والتي بلغت 133 مليون على مستوى المحافظات، وهو الذي يتجه للمساعدات الاجتماعية في حالات الكوارث والنكبات، وهي مبالغ قليلة أدت لشكوى الوزارة من ضعفها خلال المبادرات الاجتماعية التي تنفذها مما دفعها للإستعانة بتمويل من جهات أخرى مثل وزارة الأوقاف وصندوق تحيا مصر.

خاتمة:

وإذا كانت شكوى واضحة من تدني نصيب الإدارة المحلية من مخصصات الموازنة الحكومية، وشكوى أخرى من استحواذ الأجور وشراء السلع والخدمات للجهات التابعة للحكومة على النصيب الأكبر من تلك المخصصات، فإن المشكلة الثالثة تتمثل في عدم تحقق تنفيذ تلك المخصصات التي أعلنت عنها الموازنة عند إقرارها، وهو ما أوضحته بيانات الحساب الختامي لموازنة العام المالي 2020/2019.

وتبدو مشكلة عدم الوفاء بمقررات مخصصات الإدارة المحلية المعلنة ببداية العام المالي الحالي أكثر إلحاحاً لعدة عوامل، أبرزها ظهور الموجة الثانية لآثار كورونا بما تحتاجه من نفقات إضافية، وقرار رئيس الوزراء بخفض الإنفاق بالموازنة، إلى جانب زيادة الاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي والذي يتم إعطاء تكلفته من فوائد وأقساط الأولوية الأولى بإنفاق الموازنة، على حساب الاستثمارات وغيرها من أبواب الإنفاق سواء المخصصة للإدارة المحلية أو غيرها من الجهات الحكومية.

ففي السابع من سبتمبر 2020 صدر قرار رئيس الوزراء رقم 1763 الخاص بترشيح الإنفاق العام بالجهات الداخلة بالموازنة العامة للدولة، لمدة ستة أشهر على أن يتم العمل به من بداية العام المالي الحالي 2021/2020، وهو قرار يسري على جهات الإدارة المحلية مثل غيرها، وتضمن القرار بالنسبة للباب الأول بالمصروفات الخاص بالأجور، عدم إجراء أية تعيينات أو ترقية أو تسويات أو أية تعديلات وظيفية وحظر التصرف بالمنح التدريبية ومكافآت التدريب.

وبالباب الثاني الخاص بشراء السلع والخدمات تجميد نسبة 50 % على الأقل من الاعتمادات المالية للجهات الداخلة بقطاعي التعليم والشباب والثقافة والشؤون الدينية، وتجميد ما يعادل 20 % على الأقل لباقي بنود الباب الثاني، وبالباب الرابع الخاص بالدعم تجميد نسبة 50 % للمدرج للخدمات الاجتماعية.

وبالباب الخامس الخاص بالمصروفات الأخرى حظر الصرف على الاشتراكات بالجهات المحلية والدولية، وبالباب السادس الخاص بالاستثمارات، تجميد نسبة 100 % من اعتمادات بندي وسائل النقل والانتقال، وتجميد نسبة 50 % على الأقل لبند أبحاث ودراسات سكنية، وكذلك لبند مباني غير سكنية ولبند التجهيزات.

وبصدور بيانات أداء الموازنة بالشهور الأربعة الأولى من العام المالي الحالي 2021/2020، تم هذا الخفض لبنود المصروفات الإجمالية بنسبة 20 % عما تم إعلانه لها ببداية العام المالي، وتراوحت نسبة الانخفاض ببند المصروفات ما بين نسبة 2 % بالأجور إلى 16.5 % بالمصروفات الأخرى، و36 % بالدعم و42 % بالاستثمارات و53 % بشراء السلع والخدمات.

